

السياسة في العالم الذكي بين ديكتاتورية الآلة وديمقراطية الحكم

Politics in the smart world between the dictatorship of the machine and the democracy of governance

هشام داود*

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد –
(الجزائر)

فلسفة تطبيقية
daoud.hichem@univ-oran2.dz

كريمة رزاق

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد –
(الجزائر)

فلسفة معاصرة
rezak.karima@univ-oran2.dz

تاريخ النشر: 2025-12-31

تاريخ القبول: 2025-05-06

تاريخ الإرسال: 2025-02-06

ملخص:

تهدف هذه المقالة إلى الإشارة إلى السيناريوهات المحتملة عندما يتدخل هذا الذكاء المتوسع بشكل حاسم في السلطة العامة: في الأشكال الاجتماعية، وفي صنع القرار السياسي، وفي أساليب الديمقراطية، وفي ممارسة السلطة وفي أنواع الحكومة التي يعززها. لطرح الأسئلة الصحيحة، وتحديد الأحداث التي تمثل تأثير الذكاء الاصطناعي في تطوير المجتمع المعاصر، ووضع المبادئ التوجيهية لحل الأسئلة الجديدة. لا يمكن اعتبار تغيير المسار في مواجهة الديناميكيات الواضحة للتقدم التكنولوجي، بل يجب دراسة هذا التحول من الناحية النظرية والعلوم الاجتماعية وخاصة العلوم السياسية لتوقع العناصر المفيدة أو غير المفيدة وعواقبها قبل خيار تفويض السيطرة في المستقبل إلى الذكاء الاصطناعي للآلات. الكلمات المفتاحية: السياسة، الذكاء الاصطناعي، السلطة، الحكم، الديمقراطية، الديكتاتورية.

Abstract:

This article aims to highlight the possible scenarios that may arise when this expanding intelligence intervenes decisively in public authority — in social structures, political decision-making, democratic practices, the exercise of power, and the types of governance it promotes. It seeks to ask the right questions, identify the events that reflect the impact of artificial intelligence on the development of contemporary society, and establish guidelines for addressing the new issues that emerge. Changing course in response to the evident dynamics of technological progress cannot be considered an option; rather, this transformation must be studied from the perspective of theoretical and social sciences,

* الباحث المرسل: douad.hichem@univ-oran2.dz

particularly political science, in order to anticipate the beneficial or detrimental elements and their consequences before deciding whether to delegate control in the future to artificial machine intelligence.

Keywords: politics, artificial intelligence, power, governance, democracy, dictatorship.

مقدمة:

إن إدراك الأشخاص للعالم، وطريقة إدراكهم من خلال خبراتهم وقيمهم، يحدد رؤيتهم لحالة الواقع ويستقرون في العمل، وبداية ظهور التكنولوجيا بالذكاء الاصطناعي في واقعهم. كعامل، كعنصر كسبب قوي ومقنع بدرجة كافية للانتقال إلى تغيير مفاهيمي عميق لهذا الواقع. هذا التغيير هو فردي في الإدراك الأول، ولكن التكنولوجيا تجمع الأفراد الذين يولدون المعرفة السابقة ويولدون توقعات جديدة وحاجات اجتماعية جديدة. يتوسع التغيير في جميع الطموحات والممارسات الاجتماعية، ويعتمد على ديناميكيته وفهم العلوم الاجتماعية، مما يولد نماذج جديدة للعلوم الاجتماعية، وخاصة في العلوم السياسية، قبل إمكانية اتخاذ قرار أيضاً.

هذا التغيير في الشكل والوسائط وسط مراقبة المواطنين ومشاركتهم في السياسة، تقدم كفترة انتقالية، حيث يجب على الأشخاص إجراء تغييرات في الدراسة النظرية للعلوم الاجتماعية تهدف إلى توقع بعض العناصر المفيدة أو لا، تكون أساس دراسات مستقبلية. وبالتالي، فإن الأمر يتعلق فقط بالوقت الذي تستطيع فيه الذكاءات الاصطناعية اتخاذ قرارات لصالحنا في أي مجال، بما في ذلك في المجال السياسي، وهذا يمثل نموذجاً جديداً للعلوم الاجتماعية، وخاصة للعلوم السياسية أين تكون القرارات السياسية مدعومة بالذكاء الحديث وليست بالبشر.

وسائل الاتصال الرقمية تتوسع بشكل كبير، وتزيد قدرة الأجهزة بشكل كبير، ويصبح صانع القرار يعتمد بشكل أكبر على الأدوات التكنولوجية ذات الطموحات المتنوعة، مثل التنظيم والترويج عبر الوسائط الافتراضية والتلاعب والدعاية.

نقرر أن الذكاء الاصطناعي قد يعني حل المشكلات الإنسانية بشكل أكبر على نطاق واسع، وبالتالي توليد المزيد من البدائل وأفضل الحلول لكن مع ذلك فإن الدقة في نوع القرارات وتصميم السياسات العامة وتتبعها تبدو وكأنها تعيق قدرة البشر، ذلك أن الحالة

التي تنعدم فيها المعلومة تقف آلة الذكاء الاصطناعي وتظهر قدرة البشر على الخيال الذي يفتح العديد من الاحتمالات والسياسة هي فن الممكن وهذا التآرجح بين العديد من الاحتمالات يمنح السياسة قوتها لحصول تدافع الأفكار والأيديولوجيات وهو ما يطور المجتمع وليس فقط التركيز على الفعالية التي يقدمها الذكاء الاصطناعي وعليه يكون الإشكال الذي يسعى المقال للإجابة عنه: هو كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يشكل تهديدا للسيادة الإنسانية؟ وهل يمكن أن تصبح الآلة شريكا في صنع القرارات السياسية؟ وأي قوانين يمكن أن تؤطر استخدام الذكاء الاصطناعي في السياسة بشكل عادل وشفاف؟

1. هل نبحث عن تفويض القدرة العامة إلى الذكاء الاصطناعي؟

لابد للسلطات العامة من سلطات مجتمعية تراقبها لكن كيف يمكن تصور هذه الرقابة في ضوء تكاثف الاتصال في عهد الذكاء الاصطناعي؟ من أبرز الإشكاليات التي تظهر في هذه النقطة هي أن كلا من السلطات العامة والسلطات المجتمعية يملك معلومات عن الآخر لكن هناك فرق في الكمية والنوعية بينهما فالسلطات العامة تملك الكثير من المعلومات عن التشكيلات المجتمعية والمواطنين وهي معلومات تكون في الغالب دقيقة وصحيحة بما أن هناك مؤسسات بأكملها تسهر على بحث وتحليل وتصنيف وتبويب هذه المعلومات بينما تتأسس مصادر المعلومات في السلطات المجتمعية على خبرات المواطنين وبعض فعاليات المجتمع المدني والمعلومات المستخلصة تتميز بالتناقض أحيانا والتضارب ووجود بعض الإشاعات مع الافتقار للتحليل الدقيق والتصنيف فهي تتميز بالطابع العام فالقول الذي يقدم فعاليات المجتمع المدني في ضوء كثافة المعلومات على أساس أنها سلطة مراقبة للسلطة العامة يبدو هشاً مع العلم أن سلطة الإعلام قد تكون في بعض الأحيان مستقلة كما قد تصبح أحد قنوات الدعاية وتميرير برامج وإنجازات السلطات العامة (Buchholtz, 2020, p. 157) داخل دواليب السلطات العامة يوجد مخابر لصناعة الرأي العام تدرس الأفكار، اتجاهات المواطنين، ميولاتهم، أولوياتهم ونفسياتهم العامة وقبل تمرير أي قانون أو سياسة عامة جديدة تقوم السلطات العامة بجس نبض المواطنين بنشر بعض الإشاعات الموجهة وتختبر رد فعلهم وحتى مواقع التواصل الاجتماعي فهي ليست فضاء حراً كما يبدو فيتم اختراقه من السلطات العامة بكونه فضاء افتراضيا ويتم توجيه الرأي العام فيه حسب التوجهات العامة للسلطات العامة، لكن ما الذي يحدث بالضبط في العلبة السوداء على

حسب تعبير "إيستون" أي ما الذي يحدث داخل المؤسسات التي تمثل السلطات العامة، هل هناك دائما توازن للمصالح أم -وهو الحال- في كثير من الأحيان هناك تضارب في المصالح؟ ويكون الطرف الذي يملك المعلومة الدقيقة والصحيحة والطرف الأقوى هو الذي يحدد السياسة العامة، ففي الحقيقة دوائر صناعة القرار في السلطات العامة ضيقة وكل الذي يدور في فلكها يكون إما منفذا لقرارات السلطات العامة أو يكون ذا طابع استشاري بغرض تقديم خبرته وتصوره لموضوع هو مختص فيه (Easton, 1995, p. 82) ومن أهم التقنيات التي تستخدمها دوائر صنع القرار لمعرفة ردة فعل المواطنين واتجاهاتهم "طريقة المحاكاة" وهنا يمكن أن يكون للذكاء الاصطناعي دور هام بحيث أن الآلة تمنح صانع القرار ليست فقط ردود الأفعال المتوقعة من المواطنين ولكن حتى ردود الأفعال الممكنة وهذا ما يمدّه بقدرة أكبر على تخطيط السياسة العامة بما يضمن نجاحها ونجاحتها بشكل مسبق لكن هذا الاعتماد على الذكاء الاصطناعي لا يعني تفويض صناعة السياسة العامة واتخاذ القرار للآلة بل يبقى الإنسان هو في الأخير الذي سيتخذ القرار وحتى في حالة القرارات الكبرى والإستراتيجية مثل خوض حرب فإنّ التحليل الاستراتيجي للمعلومات حول هذا القرار حسب طريقة (SWOT) التي تعتمد على دراسة نقاط القوة، الضعف، التهديدات والفرص قد تعطي وفقا للآلة نتيجة مفادها وجوب خوض الحرب لكن صانع القرار قد يرى أنّ الحلول الدبلوماسية ومساعي الوساطة قد تحل الأزمة دون اللجوء إلى حرب تكلف العديد من الخسائر للطرفين (Gomes de Sousa & al, 2019, p. 32).

2. تحديات الذكاء الاصطناعي في المجال السياسي:

من بين الأسئلة الأساسية التي يطرحها إطار الذكاء الاصطناعي هو مستقبل الكثير من المهن في المجتمع وفي المجال السياسي هناك تساؤلات عديدة يمكن طرحها مثل: هل سيتمّ استبدال الأحزاب السياسية بفضاءات افتراضية؟ وهل سيتمّ إعادة النظر في مفهوم التمثيل السياسي؟ هل سيتمّ تنظيم انتخابات إلكترونية وماذا يفرض ذلك من القيود على سرية الأصوات المعبر عنها؟ هل سيتمّ إعادة النظر في المجال العام؟ وما هي الحدود إذن بين المجال العام والمجال الخاص؟

هذه هي أهم الأسئلة التي تعتبر في الوقت نفسه تحديات يفرضها تطوّر استخدام الذكاء الاصطناعي، فبالنسبة للأحزاب السياسية فإنّ الفترة الحالية تشهد تراجعاً للأحزاب

الكلاسيكية لصاح الأحزاب ذات التوجه اليميني المتطرف أو الشعبوي وهو في حد ذاته مؤشر على فقدان الثقة في الأحزاب المعتدلة التي تمثل اليمين أو اليسار كما أنه مؤشر على أزمة ثقة كما يسميها "جوزيف لابلومبارا" بين النخب السياسية التقليدية والمواطنين، هذه الأزمة أدت إلى استغلال بعض الأصوات اليمينية المتطرفة أو ذات البعد الشعبوي لهذا الشرخ من أجل المناداة باتجاهات متطرفة تخص طرد المهاجرين والتأكيد على الهوية القومية واتباع سياسات حمائية متطرفة في الاقتصاد وأصبحت الخطابات السياسية التي يروجون لها تكتسي طابع الإقصاء بدافع الحفاظ على وحدة المجتمع وهويته، وبالتالي أصبح نقاش الأفكار والاتجاهات الإيديولوجية يكاد يكون منعزلاً لصالح الطابع الحماسي والرنان لخطابات اليمين المتطرف وفي ظل هذا الفراغ الفكري في ساحة الأحزاب السياسية يصبح الذكاء الاصطناعي هو الفضاء الافتراضي للتأثير على الجماهير وينتقل النقاش إلى هذه الفضاءات الزرقاء دون هياكل الأحزاب بالمفهوم الكلاسيكي (La Palombara, 2015, p. 26). لقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مجالاً للتعبير عن آراء المواطنين وتعليقاتهم ولم يعد يهم البحث عن مفهوم تجنيد مناضلين في الحزب يؤمنون بأفكاره ويدافعون عنها ويبنون برنامجهم عليها، يمكن للمواطن أن يغير رأيه باختلاف الأحداث وهو لا ينطوي بالضرورة تحت طيف سياسي معين، وفي المجال السيرباني الاتصالي تختلف أنماط الاتصال في زمن الذكاء الاصطناعي عن السابق بحيث إنَّ هرمية الأحزاب بالمفهوم الكلاسيكي تجعل أن اللجنة المركزية أو المكتب السياسي للحزب هو الذي يتخذ أهم القرارات المتعلقة بتخطيط توجهات الحزب السياسية أو توزيع المراكز القيادية داخل الحزب بينما في عصر وسائل التواصل الاجتماعي اختفت هذه الهرمية لتحلَّ محلها عملية أفقية للتواصل بحيث إنَّ رواد هذه المواقع يمكن أن يعلّقوا ويتفاعلوا مع المعلومات في حينها بشكل مستمر مع وجود هامش أكبر من الحرية في النقد مقارنة بالمناضل داخل الحزب (Asaro, 2019, p. 38).

نلاحظ إذن أنَّ هناك انتقالاً لقوة التمثيل من ساحة الأحزاب السياسية إلى هذه الفضاءات الافتراضية فكل مشارك في الفضاء الافتراضي يمثل نفسه أولاً وهو ليس مجبراً عن الكشف عن هويته كما هي في الواقع ولذلك فهو ليس مرتبطاً بأي اتجاه أو إطار تمثيلي، ولكن هناك فئة من الرواد تسمى بفئة "المؤثرين" والتي تقدّم مضامين تحظى بعدد كبير من المتابعين وهؤلاء المؤثرون يتعاقدون مع شركات عملاقة لأجل أن يقوموا بالإشهار

لصالح هذه الشركات وبالتالي يمكن لهم أن يقدموا مضامين سياسية ويروجوا لأفكار سياسية معيّنة ويتحولون مع الوقت إلى ممثلين حقيقيين للمواطنين ويعوضون بشكل كبير دور الأحزاب السياسية الكلاسيكية في التمثيل السياسي (Burr, Taddeo, & Floridi, 2020, p. 41)، وهم في الوقت نفسه يمارسون نشاطا آخر كالغناء أو التمثيل ويكتسبون الشهرة في مجالهم الأصلي والشهرة عنوان النجاح ولذلك تكتسب آراؤهم مصداقية كبيرة لدى العديد من متابعيهم بحكم أنّ فئة الشباب هي الفئة الأبرز التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي وهي تحتاج إلى نموذج ناجح تتبعه بحكم أنّ الشباب مملوء بالطموح والحماس وهو يرى في هؤلاء المؤثرين الذين هم في الغالب شباب مثالا يحتذى به، ويمكن لهؤلاء المؤثرين أن يستعينوا بفضاءات واقعية من أجل ممارسة التأثير على الجماهير لصالح مرشحين في الانتخابات كما فعل "إيلون ماسك" صاحب منصة x في دعمه لـ "دونالد ترامب" خلال حملته الانتخابية من أجل تولي رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وهذا الدعم مثل أحد العوامل الأساسية في فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية بداية نوفمبر 2024.

وعند الحديث عن الانتخابات لابدّ من الإشارة إلى احتمالية التحول إلى انتخابات منظمة بطريقة إلكترونية بحيث يعبر الناخبون عن أصواتهم دون الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب الاقتراع وهذا يتطلب أن يكون لدى جميع المواطنين المعنيتين بالانتخاب تدفق جيد للإنترنت وتكون معلوماتهم الشخصية وخياراتهم السياسية سرية، وكيف يمكن أن يتحقق ذلك مع إمكانية استخدام مجموعة من الناخبين للوسيلة نفسها مثل الهاتف الذكي أو الكمبيوتر للتعبير عن اختياراتهم الانتخابية، هناك احتمال الوقوع في نوع من الاعتباطية أين يصبح صوت الناخب غير مرتبط بالبرنامج الذي اقتنع به ولكن بما يراه المحيطون به وتختفي بذلك رمزية الاقتراع السري والفردية (Gentili, Compagnucci, Gallegati, & Valentini, 2020, p. 29) كما أنّ عملية الانتخاب هي عملية شخصية، وهنا علينا التفريق بين الطابع الفردي للانتخاب والطابع الشخصي، فالانتخاب يتم بطريقة فردية بمعنى أنّ كلّ شخص حر في التعبير عن قناعاته الانتخابية وهذا بشكل مستقل عن الآخرين وهذا لكونه شخصا واعيا وراشدا بينما يشير الطابع الشخصي للانتخاب إلى وجوب حضور الشخص عينه فهو لما يدلي بصوته عليه أن يتحمل هذا القرار بينما في حالة الانتخاب الإلكتروني يمكن لشخص لا يملك أهلية الانتخاب أن ينتخب مكان شخص أو أشخاص

آخرين دون أن يترتب على ذلك تحمّل مسؤولية قانونية فيقوم عدّة أشخاص بتفويض حقّهم الانتخابي والذي هو حقّ دستوري ويكون على أساس تمتّع الشخص مسبقاً بحقوقه المدنية والسياسية كاملة، هذا التفويض الذي هو صيغة قانونية تتطلب إجراءات يصبح في حالة الانتخاب الإلكتروني يكتسي طابعاً عفويّاً وأحياناً يفوّض بعض الأشخاص لشخص آخر أن يختار مكانه مرشحاً معيّناً دون أن يقدّم اقتراحاته أو يظهر ميولاته الانتخابية (Hickok, 2021, p. 19)، وهذا يعتبر نوعاً من العزوف الانتخابي في حالة الانتخابات التقليدية بينما هنا يتلّثم بحالة تفويض الحق الانتخابي لآخر مع عدم الاكتراث بالخيار السياسي وهي تبدو حالة أخطر من الأولى بما أنّ نسبة العزوف الانتخابي تقلّ من نسبة المشاركة السياسية بينما تفويض الاختيار الانتخابي في حالة الانتخاب الإلكتروني هو يرفع من نسبة المشاركة السياسية في الظاهر دون أن يعبر ذلك على انخراط المنتخبين في العملية السياسية، وكيف يمكن جلب المواطنين للانخراط أكثر في العملية السياسية دون وجود فضاءات حرة في المجال العام أين يعبر فيها المواطنون عن آرائهم ويتناقشون حول مختلف المواضيع المتعلقة بالسياسة والمجتمع والحياة وهذه الفضاءات قد تكون مقاه أو مطاعم أو حدائق عمومية أو مساح والشرط الأساسي لتكون المجال العام حسب "يورغن هابرماس" أن تبتعد السلطة السياسية عن التأثير فيه وعليها أن تتركه حراً ويكون منظماً بطريقة تلقائية بين المواطنين أنفسهم (HABERMAS J, Ciaran Cronin, 2023, p. 89) ولكن في عهد الذكاء الاصطناعي يصبح المجال العام مزاحاً ليحلّ محلّه المجال الخاص فمواقع التواصل الاجتماعي ليست هي فضاءات للنقاش في المواضيع السياسية بل أصبحت فضاءات لنشر تفاصيل الحياة الشخصية والتفضيلات الشخصية للمواطنين، ولكن لماذا اختفى النقاش السياسي الهادف من هذه المواقع مقارنة بالمجال العام بمفهوم "هابرماس"؟

هذا راجع إلى الهوية الافتراضية التي يتلّثم بها رواد هذه المواقع، فهم لا يناقشون قضايا سياسية بقدر ما يبحثون بالأساس على إقامة علاقات مع الآخرين وحتى وإن ناقشوا بعض المواضيع السياسية فإنّها تبقى من أجل التأييد أو الرفض وليس البحث في أسباب هذا التأييد أو الرفض لأنّ سيطرة الصورة وطابع التعليقات على هذه المواقع لا يسمح بالولوج إلى نقاش حقيقي للأفكار، وهنا تختفي الحدود بين المجال العام والمجال الخاص، والمشكلة هنا تكمن في أنّ المجال العام بمفهوم "هابرماس" هو مجال حر وموازي

للفضاءات الرسمية لدى السلطة السياسية مثل البرلمان وفي غياب المجال العام الحقيقي في ضوء انحداره إلى المجال الافتراضي تغيب السلطة الموازية للسلطة السياسية الرسمية ويصبح المجال الخاص هو مجال هش مخترق مرتبط بالصورة والتعليقات ولا يرقى لتشكيل فضاء موازي للسلطة السياسية.

3. دمج الذكاء الاصطناعي في القوة العامة:

ماذا يعني بالضبط رغبة صانعي القرار في الحقل السياسي في دمج الذكاء الاصطناعي في القوة العامة؟ يفيد ذلك أنّ التحوّل إلى الإدارة الرقمية والمدينة الذكية هو أحد هذه الإدماجات ويتمثل في امتلاك السلطات العامة قاعدة بيانات موسعة عن المواطنين تستخدم لاستخراج وثائق إدارية روتينية أو ذات طابع خاص مثل شهادة الجنسية وتعني كذلك التخلص من تلك الطوابير أمام الإدارات لتقديم طلب خدمات تتعلق بمعيشة المواطنين اليومية مثل الكهرباء والغاز وشبكة الأنترنت لكن أهم تلك التظاهرات لهذا الإدماج هو إنشاء تطبيقات خاصة للإعلام والاستعلام حيث يمكن لأيّ مواطن التبليغ عن مخالفة أو تعدي وهو ما ينتج تدخل المصالح المعنية لإصلاح الوضع (Kuziemski & Misuraca, 2020, p. 46). ومع هذا علينا الانتباه أنّ هذا الأسلوب في الرقابة الشاملة على سلوك المواطنين وأقوالهم سيؤثر حتما على الحريات العامة فالرقابة تكون مفيدة إذا كان الغرض منها حفظ النظام العام أمّا إذا تحوّلت إلى أداة للتحكم فإنّها ستمس حتى بالحريات الشخصية وبالتالي فإنّ ديناميكية المجتمع للتطوّر سوف تتوقف، لماذا؟

هنا يصبح عامل الخوف عاملا أساسيا فآلة السلطة السياسية لها منطقها في التطور والمجتمع له منطق في التطوّر وقد يكون تطور المجتمع أسرع من تطور آلة السلطة السياسية لسبب بسيط وهو أنّ المجتمع يتألف من جماعات قد تكون مختلفة في المصالح والتوجهات وعملية المواجهة بينها تخلق حركية أكبر في نشوء مصالح وتوجهات جديدة بينما آلة السلطة السياسية تميل إلى الانسجام من أجل ضمان الوحدة في القرارات وعلى الرغم من وجود اختلاف في المصالح على مستوى صناعة القرار السياسي إلّا أنّ هذا الاختلاف له سقف ويدخل ضمن قواعد اللعبة السياسية المتفق عليها، وآلة السلطة السياسية تتضمن ما يسميه "كارل دويتش" بذاكرة النظام ويقصد به علبة النظام التي تحوي التجارب السابقة التي مر بها النظام السياسي والتي جعلته يتعلم منها، فيتعلّم

الديناميكيات التي تطبع التوجهات الأساسية للمجتمع لتفادي الأزمات المفاجئة (Deutsch, 1981, p. 57).

ومع ذلك تحدث الأزمات في أكثر الأنظمة السياسية التي تحوي جهازا للإنذار المبكر جدّ متطوّر، ينذر بوقوع الأزمات ويبيّن النظام السياسي لمواجهتها، لماذا؟
هناك التوجهات الكبرى للمجتمع والتي تظهر للعيان وتعطي مؤشرا يدلّ على قرب حدوث أزمة وهناك توجهات خفية تكبر شيئا فشيئا ويتم إهمالها من طرف جهاز الإنذار المبكر بسبب أنّها لا ترسل مؤشرات تهديد أو اختلال بسبب أنّها تنضج تدريجيا، وهذه التوجهات الخفية هي التي تنضج دفعة واحدة وتظهر في وقت معيّن عند توقّر ظروف معيّنة، وكلّما بادر النظام السياسي بالبحث في ذاكرته وتحليلها بشكل معمّق كلّما تمكّن من إدراك بعض البوادر لتطوّر هذه التوجهات الخفية وهنا يقوم الذكاء الاصطناعي بدور مهمّ جدّا بحيث يحلّل كمّيّة هائلة من المعلومات في شكل تقارير يتمّ تحليلها ثانيا من مجموعة من الخبراء (White House, 2020, p. 21).

ومفهوم "ذاكرة النظام" يشمل كذلك فهم عمل النخبة السياسية لأنّ تشكيل نخبة سياسية تقود هذه التوجهات يجعل شكلها المفاجئ والتلقائي يقلّ لصالح شكل أكثر تنظيما ووعيا ولذلك فإنّ الأنظمة التي تستبعد النخبة السياسية تكون أمام حتمية مواجهة مباشرة مع توجهات لم تعدّ لها بالشكل الجيّد وتبقى تبحث عن الوسيط المقبول بينها وبين هذه التوجهات وفي حالة عدم وجود نخبة سياسية مشكّلة مسبقا يمكن للمواجهة أن تتحوّل إلى تهديد للسلطة السياسية القائمة، هذا التحليل مرتبط بالواقع السياسي لكن ماذا عن علم السياسة؟

أحد النظريات الأكثر تأثيرا في دراسة صناعة القرار هي "نظرية الألعاب" ومن بين الحالات الجديرة بالانتباه في هذه النظرية الحالة التي تنعدم فيها المعلومة أمام صانع القرار، فإذا كان عليه الاختيار بين قرارين لا يملك عنهما معلومة فإنّه يلجأ إلى الذكاء الاصطناعي من خلال دراسة الاحتمالات المختلفة بناء على فرضيات، ويصبح عليه تقييد هذه الفرضيات بعامل الزمان أو المكان أو عامل آخر لتفادي العدد الهائل من المعلومات الذي لا يمكن التحكم فيها، ثمّ تتمّ دراسة هذه المعلومات من طرف مجموعة من الباحثين لتضع أمام صانع القرار مجموعة محدودة من الاختيارات (Morrow, 1994, p. 33)، هنا على صانع القرار أن يختار طبقا لافتراضات ولتقديرات شخصية فليس هو والحال هذه

من دون معلومة وليس هو أمام المعلومة الكاملة الصحيحة، هنا يلجأ صانع القرار إلى توسيع دائرة صناعة القرار من خلال الاتصال بالهيئات الاستشارية وهي هيئات معدة سلفاً لتقديم رأيها الاستشاري خصوصاً في مجالات تخصّصها، لكن ماذا على صانع القرار أن يفعل إذا لم يكن لديه الوقت الكافي لتوسيع عملية صناعة القرار وتعلّق القرار بأمر حسّاس واستراتيجي؟

تنصّ نظريّة الألعاب أنّ الذي يعوّض الافتراضات الدقيقة التي تمنحها آلات الذكاء الاصطناعي هو العمل بالسيناريوهات وهو عمل آخر تقوم به آلة الذكاء الاصطناعي وينطوي على فوائد تساعد صانع القرار في رؤية الموقف من عدّة أوجه واتخاذ القرار المناسب بناء على السيناريو الأكثر واقعية وعقلانية، فالوقت الذي يتطلبه تقدير هذه السيناريوهات مناسب ويسمح لصانع القرار بتفادي الإحراج مع ضيق الوقت وحساسية المسألة (Gates & Brian D. Humes, 1997, p. 87). لقد أصبح ممكناً في عهد الذكاء الاصطناعي تقدير هامش الخطأ عند الأخذ بكلّ اختيار، وهنا علينا التمييز بين التقدير المطلق والتقدير النسبي، فالأوّل يشير إلى تقدير هامش الخطأ بالنسبة للاختيارات الممكنة والثاني يشير إلى تقدير هامش الخطأ بالنسبة للاختيارات المحتملة وإذا كان الأوّل أكثر مصداقية فإنّ الثاني أكثر دقّة وعلى صانع القرار الموازنة بين عاملي الدقة والمصداقيّة، وهناك برامج تسعى للمقارنة بينهما لتسهيل عمل صانع القرار لكن يبقى العامل البشري هو العامل الحاسم والأخير بما أنّ صانع القرار هو الذي يتحمّل مسؤولية هذا القرار وليس الآلة.

خاتمة:

عندما تصبح القوة العامة تبحث عن أساليب جديدة للتحكم تتميز بطابع تأثيري أكبر من استخدام القوة والعنف المشروع فإنّ الذكاء الاصطناعي يشكّل السلاح الجديد، لأنّ المواطنين يذهبون إليه طوعاً بل يطلبونه وينخرطون فيه منبهرين بأحدث التكنولوجيات، في حين تقوم الشركات العملاقة لمواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية باستغلال حجم هائل من المعلومات في إطار ما يسمى بـ "بنوك المعلومات" لصالح شركات الإشهار والتسويق، هذا الانخراط في آلة الذكاء الاصطناعي يتوسع يوماً بعد يوم بحيث يصبح المواطن الشخص يترك مكانه لصالح "المواطن الرقمي" فكل البيانات الشخصية والاجتماعية للمواطن موجودة في قاعدة بيانات موسّعة وهذه الأخيرة مفتوحة لإدماج

معلومات جديدة وتحسين المعلومات القديمة، هناك سرد لكل أملاك المواطن وتعاملاته وفي حالة رفضه الانخراط في السياسة والعزوف عن الانتخابات فإنّ القوة العامة تستخدم بياناته من أجل فرض قوانين جديدة تتعلق مثلاً بالضريبة على الثروة، إنّه أسلوب ناعم للضغط ولكنّه أكثر فعالية من الأسلوب القديم، هذا يبدو للوهلة الأولى عادياً ولكن كلّما توسّعت قاعدة البيانات التي تملكها القوة العمومية عن مواطن ما فإنّها تتحكّم أكثر-وهو الأخطر- في ردود أفعاله المستقبلية تملك آلات الذكاء الاصطناعي القدرة على المحاكاة ولهذا يمكن أن تحاكي السلوك وحتى طريقة التفكير لهذا المواطن في المستقبل، وفلسفة الذكاء الاصطناعي تبحث في الحرية التي تبقّت للمواطن في ظل هذا النظام الشامل من التحكّم، إنّه نظام متماسك ومتداخل ومعقّد فمثلاً عندما توضع معلومة عن مخالفة قام بها مواطن ما في المجال العام في هذا النظام فإنّه يدرس تلقائياً احتمال تكراره لها ومتى؟ وفي أيّ ظرف؟ وهل سيوسّع هذه المخالفة إلى مجالات أخرى؟ كما يدرس علاقة هذه المخالفة بشخصيته واحتمالية قيامه بمخالفات مشابهة في الماضي بل إنّه كذلك يقوم بدمج المعلومات الموجودة عن هذا المواطن مع محيطه بحيث يدرس علاقة المحيط الاجتماعي والمهني لهذا المواطن مع نوع المخالفة التي قام بها، هذا النظام إذن قد يصل إلى معرفة كل شيء عن هذا المواطن أكثر ممّا يعرفه هذا المواطن عن نفسه.

وفي ضوء هذا النظام، يتمّ استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل "تقنية الانحدار" أي التقنية التي تسمح بالربط بين الصفات الخلقية للمواطن والصفات الأخلاقية والغرض منها تطوير تقنية التعرف المرئي لدى القوة العمومية بحيث يستطيع ممثلو القوة العمومية التعرف على الشخص بجهاز بصري يحمل الملف الأخلاقي والتأديبي للشخص وحتى طاقته الحرارية، هذه الأخيرة تشير إلى مقدار التحرك والانتقال لهذا المواطن وما هي الأماكن التي يفضلها ويرتادها بشكل مستمر؟ وما هو نطاق حركته؟ وأية آلة نقل يفضلها للتنقل؟ بل إنّ هذا الجهاز البصري يملك القدرة على رؤية المواطن في أبعاده الثلاثة وإنّها تمكّن من التعرف على الأشياء التي يحملها المواطن في جيبه فتتمّ المراقبة عن بعد دون لمس.

وهناك العديد من التقنيات الأخرى التي تجعلنا نشعر بالخيال العلمي يطبّق في الواقع، ربّما علينا أن نشير كذلك إلى احتمالية تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري واحتمالية نشوء جيوش بأكملها من الروبوتات دون أن نحتاج أيّ جنديّ واحد من البشر، يبدو عالم الغد مخيفاً وكثير التعقيد ويعيش فيه الناس في قلق مستمرّ، قلق في نمط

الحياة الذي بينما أصبح أكثر سهولة وشفافية تحوّل إلى سجن كبير لأننا أصبحنا نعرف كل شيء عن بعضنا فتختفي التلقائية والمغامرة والاكتشاف ويحلّ محلّها اليأس ويصبح للقوة العامة التحكم الشامل بينما تلفظ الحرية أنفاسها الأخيرة.

المصادر والمراجع:

- Asaro, P. M. (2019). AI ethics in predictive policing: from models of threat to an ethics of care. IEEE Technol. Soc. Mag(38).
- Buchholtz, G. (2020). Artificial Intelligence and Legal Tech: Challenges to the Rule of Law. THE IRISH TIMES, Springer Nature Switzerland AG.
- Burr, C., Taddeo, M., & Floridi, L. (2020). The ethics of digital well-being: a thematic review. Sci. Eng. Ethics(26).
- Deutsch, K. W. (1981). Comparative Government: Politics of Industrialized and Developing Nations. Houghton Mifflin.
- Easton, D. (1995). Regime and Discipline: Democracy and the Development of Political Science. New York: Routledge.
- Gates, S., & Brian D. Humes, G. (1997). Information, and Politics. the university of Michigan Press.
- Gentili, A., Compagnucci, F., Gallegati, M., & Valentini, E. (2020). Are machines stealing our jobs? Camb. J. Regions Econ.
- Gomes de Sousa, & al. (2019). How and where is artificial intelligence in the public sector going? A literature review and research agenda.
- HABERMAS J. (2023). Ciaran Cronin. (A. N. Politics, Trans.) Polity press.
- Hickok, M. (2021). Lessons learned from AI ethics principles for future actions. AI Ethics 1.
- Kuziemski, M., & Misuraca, G. (2020). AI governance in the public sector: Three tales from the frontiers of automated decision-making in democratic settings. Telecommun. Policy(44).
- La Palombara, J. (2015). Political Parties and Political Development. Princeton University Press.
- Morrow, J. D. (1994). Game Theory for Political Scientists. Princeton University Press.
- White House, T. (2020). Executive Order on Promoting the Use of Trustworthy Artificial Intelligence in the Federal Government. The White House.